إشكالية العلاقة بين النخبة والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية

LARBI Larbi
Maitre de Conférences
Faculté de droit et des sciences politiques
Université de Mostaganem

مقدمة

يعيش العالم العربي موجة قوية من الحركية والتغير نتيجة استجابة غير مشروطة للشعار المرفوع من قبل جماهيرها والمتضمن فكرة أن" **الشعب يريد إسقاط النظام**". هذا الشعار زعزع عروش العديد من الأنظمة السياسية في المنطقة العربية وأقض مضجعهم، بل كان سببا في انهيار أسس زعماء دامت فترة حكمهم من عقدين إلى ثلاثة عقود.

قال أحد المفكرين "إن الثورات يخطط لها الأذكياء وتحتضنها الجماهير، ويستفيد منها الانتهازيون". لقد علمنا التاريخ أن حركات التغيير الكبرى والثورات العظمى قادها العباقرة والمفكرون ابتداءا من الثورة الفرنسية ومرورا بالثورة البلشفية ثم الثورة الثقافية الصينية. إلا أن تشريحنا لحركات التغيير التي تعيشها الدول العربية يظهر لنا أن هناك انفصام بين النخبة وهذه الجماهير. فالشعوب هي التي فجرت هذه الثورات، ولم يكن للنخبة دور يذكر، بل وجدت نفسها خارجة عن الإطار وكانت مفاجئة لها فلم تستطع هضمها. ولمعالجة هذه الظاهرة ارتأيت طرح الإشكالات التالية:

ماهو سر هذا الشرخ الموجود بين هاتين الفئتين ؟
ما المقصود بالنخبة؟
هل أن شروط التحول الديمقراطي توافرت لاندلاع هذه الاحتجاجات والثورات ؟
ما هو دور النخبة في خضم هذه التغيرات؟
هل أن الظروف الدولية ساعدت الحركات الاحتجاجية على انتهاج هذا المسار ؟
هل هناك أطراف خفية من مصلحتها تأجيج المسار البياني لهذه الظاهرة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالات اعتمدت على الفرضية التالية:

إن النخب العربية هي التي غيرت تاريخ المنطقة وصنعته، عبر مختلف العصور

المحور الأول: النخبة مفاهيم ومقاربات.

أولا: الأصول النظرية لدراسة النخبة و مرتكزاتها الفكرية.

" أحد المفاهيم الأساسية في الدراسات الإجتماعية والسياسية. وتختلف معالجة هذا المفهوم بإختلاف المنطلقات Eliteتعتبر النخبة " والأبعاد الفكرية.**(1)** هناك من سماها الطبقة الحاكمة، النخبة السياسية أو القلة المسيطرة. ولكل مجتمع نخبه، وهي تختلف من مرحلة إلى أخرى. ففي المجتمع البدائي كانت الشجاعة، الفروسية، الكرم، الشعر والثروة وحدها تشكل قيم وإمكانات الصفوة، أما في مجتمع أكثر تطورا، غدا أهل الرأي والعلم والحكمة هم صفوة المجتمع وأخياره.

لقد تناول الفلاسفة ظاهرة النخبة بالدراسة منذ آلاف السنين. فقد تكلم أفلاطون عن طبقة الحكماء، خاصة فيما يتعلق بنظريته حول الملك الفيلسوف**(2)** كما حاول معالجة المساوئ السياسية والإقتصادية عن طريق إقامة دولة يتزعمها الحكام الفلاسفة، ولكي يستطيع المجتمع الأثيني التغلب على مشاكل الشعوذة والنزاعات الطبقية وتضارب المصالح الإقتصادية والصراع من أجل السلطة طالب

بضرورة تجريد الحكام من حق الملكية والزواج حتى يتفرغوا لخدمة الدولة وتحقيق العدالة الإجتماعية. فقد أعطى النخبة القيادية عناية خاصة وفضلها على بقية الطبقات الإجتماعية لإعتقاده أن القيادة الحكيمة هي وحدها الكفيلة بإخراج أثينا من الأزمات التي كانت تتخبط فيها، لكونها متعلمة تفهم معاني الفضيلة والعدالة.**(3)**

إلى جانب أفلاطون هناك آخرون تعرضوا لظاهرة النخبة تحت مسميات مختلفة وعبر فترات زمنية مختلفة.

أما في القرن السابع عشر فقد استعملت كلمة النخبة للإشارة إلى فئات إجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية، الطبقات العليا من النبلاء.**(4)** وقد اكتسى هذا المصطلح أهمية كبرى مع بداية القرن العشرين، وظهرت نظريات ومقاربات لدراسته.

ثانيا: مقاربة المفهـوم.

أ: التعريف: 1- لغـــة:(5)

النخبة: مِنْ يَنْخَبُ الشيء نخبا، أخذ أحسنه. نخب، جمع نخبة. نخبة القوم من ذوي المكانة.

الصفوة: هي الخلاصة. كل ما صفا وخلص. كالقول: صفوة الناس، أو صفوة من الماء، أي القليل والمتميز الواجب اختياره.

تعني الفئة الأفضل التي تم اختيارها بناءا على تميزها، وهي الفئة القائمة على صنع السياسة **Elite ففي القاموس الإنجليزي:** وتنفيذها.(6)

أما في القاموس الفرنسي: النخبة هي أشخاص وجماعات تتيح لهم إمكانية إمتلاك القوة والتأثير والمشاركة في صياغة تاريخ جماعة معينة، عبر وسائل وسبل عديدة .(7)

إن الاعتبارات الذاتية(الذكاء، الإبداع، الطموح) والموضوعية (الإمكانات الإقتصادية، العلمية والوظيفية) تجعل النخبة بإعتبارها أقلية تتحكم في فئات عريضة من المجتمع. وتتميز هذه الأقلية بالقوة والقدرة في التأثير على الآخرين فتقنعهم، تغريهم وتهددهم وتنتهي إلى توجيههم وقيادتهم والإستفادة منهم.(8)

2- اصطلاحا:

في ق 14م النخبة كانت تعني الجزء الحسن المختار من الشيء كله. ثم انتقلت للتعبير على الجماعات المتميزة{العسكريون، أصحاب المناصب العليا}. أما في القرن السابع عشر17م دخلت ميدان علم الإجتماع للدلالة على فئة من الأفراد تتوفر فيهم هيبة، ومميزات وقدرات قوية. وقد استخدم كمصطلح، ثم كنظرية مع بداية القرن العشرين(20) م.

" حيث درس فيه Ruling classويرجع فضل دخول النخبة الدراسات السياسية، للإيطاليين موسكا في كتابه **"الطبقة الحاكمة""** " وكتابه **"الأحزاب السياسية".** Robert Michelsأصول النخب وتكوينها. و باريتو في كتابه**" العقل والمجتمع"**، ثم ميشالز" واستخدم كمصطلح ثم كنظرية مع بداية القرن العشرين، ويمكننا ذكر التعاريف التالية للنخب السياسية.

تعريف موسكا و باريتو:" هي مجموعة قليلة من الأشخاص توافرت لديهم شروط موضوعية (الثروة والقدرة) وأخرى ذاتية (المواهب) بالشكل الذي يجعلها متميزة عن باقي أفراد المجتمع".

بوتمور:" هي تلك المجموعة التي تضم أفراد يمارسون السلطة السياسية داخل المجتمع خلال فترة زمنية محددة"

هارولد لازويل:" هي أقلية تتميز بالقدرة والقوة على التأثير في الآخرين، فتقنعهم، تغريهم أو تهددهم وتنتهي إلى توجيههم وقيادتهم والإستفادة منهم".

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص التعريف التالي:" النخبة السياسية هي أقلية داخل المجتمع، تتوفر على خصائص وقدرات ذاتية وإمكانات أخرى موضوعية، تمكنها من قيادة المجتمع والتأثير في مساره من خلال قدرتها على صناعة القرارات السياسية، فهي القاطرة التي تقود التغيير".

ب- دراسة المفهوم:

لقد ظهر اتجاهان في دراسة النخبة:

الاتجاه الأول: ركز على **تحليل النخبة السياسية** وتزعمه كل من أرسطو، أفلاطون، باريتو و موسكا.

الاتجاه الثاني: تبلور في النصف الثاني من القرن 20م. وقاده كل من سان سيمون، كارل منهايم ورايت ميلز وأكد جميعهم على وجود أشكال متعددة من النخب تعمل بشكل مشترك (نخب عسكرية، إقتصادية وسياسية). فالمجتمع إلى جانب النخب السياسية ينتج نخبا أخرى، لكن الفرق بينهما أن النخبة السياسية تتمتع بصلاحيات تجعلها هي المقررة الأولى للمجتمع فتختار له توجهاته الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والأخلاقية ما يجعل سلطاتها واسعة وتأثيرها كبيرا. أما النخب الأخرى، فتمارس نفوذها و سلطاتها داخل مجالاتها الخاصة دون القدرة في التأثير على التوجهات السياسية بشكل قوي وفعال.**(9)**

ثالثا: أنواع النخبــة:(10)

لقد ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين اتجاه جديد يدعو استبدال النخبة بالنخب، لأن المجتمع الحديث يتسم بالتباين والتخصص وتنوع الأنشطة، وبالتالي ظهور عدة نخب ومنها غير السياسية وضرورة الإهتمام بها لأن التأثير فيما بينها يكون متبادلا.) وتزعمها، سان سيمون، كارل منها يم، رايت ميلتز، ريمون **Pluralist Elites**وهو ما تجسد في ظهور **نظرية تعدد النخب (** آرون. ويمكننا إجمال أنواع هذه النخب على الشكل التالي:

1- النخبة العسكرية: دورها الكبير عبر التاريخ فرض دراسة أصولها الطبقية، تنشئتها الإجتماعية، معرفة قوتها الخفية وتحولها إلى نخبة قوية تؤثر في رسم السياسة العامة.

بدراسة دورها في المجتمعات النامية وأن تأثيرها يفوق المثقفين.Bottomoreوقد اهتم

2- النخبة التقليدية: امتلكت سلطتها من العقائد الدينية وبنائها الإجتماعي، كالنخبة الأرستقراطية. فزعيم القبيلة له سلطة على أفراد قبيلته.

3- النخبة المثقفة: هي الجماعات القادرة على ابتكار ونقل الأفكار، وغالبا ما تضم الكتاب، العلماء، الفلاسفة، الفنانون، المتخصصون... فالنخبة المثقفة في فرنسا هي التي تزعمت لواء المعارضة في فرنسا للسلطة الحاكمة والكنيسة. كما أن دورها في الحركات الثورية والعمالية كان بارزا، فثورات القرن العشرين(20) م تزعمها مثقفون.

4- النخبة الكاريزمية: ارتبطت بماكس فيبر و يتميز أعضاؤها بصفات خارقة لا علاقة لها بالسُلَمْ الإجتماعي ولا المكاسب المادية، وتستمد سلطتها من الرئيس أو القائد.

- النخبة الأيديولوجية: تتكون من أشخاص يشتركون في مفهوم أيديولوجي واحد ويعملون على نشره. كما تتطلع إلى إجراء تغيرات تستهدف إعادة توجيه الحركة التاريخية.

6- النخبة التكنوقراطية: يتم تعيينها أو انتخابها وفق القوانين المعمول بها. ويطلق عليهم تسمية **"الموظفون السامون".** ولهم سلطة التأثير في الوظائف الإدارية (الحكومات والمؤسسات).

المحور الثاني: التحول الديمقراطي كمقاربة أمنية.

أولا: طبيعة الأنظمة السياسية والتحول الديمقراطي في المنطقة.

بعد الحرب العالمية الثانية ورثت الدول العربية حكومات إستقلال عن الإستعمار الأوربي وأقامت سلطات مختلفة البنى. فكانت قبلية ودينية (دول الخليج) ملكية ليبرالية (المغرب الأردن) قومية إشتراكية (سوريا، العراق، الجزائر، ليبيا...). وكانت كل هذه الحكومات استبدادية منقسمة في الإنتماء إلى قطبي النظام الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي. وتقاسمت توجهاتها، أيديولوجية الثنائية القطبية ومقاربة الإحتواء. فجعلت منطقة للصراع مدعمة من زعيمي النظام الدولي المتمثلين في:

1- **الإتحاد السوفيتي**: الذي أسس لأنظمة شمولية قائمة على:

أ- مصادرة الحريات.

ب- التأسيس للدولة الأمنية.

2- الولايات المتحدة: قد شرح بإسهاب تشومسكي في كتابه **"قراصنة وأباطرة"** إستراتيجيتها القائمة على:**(11)**

أ- تدعيم القطاع الخاص.

ب- التخويف من الخطر الشيوعي ومواجهته في كل مكان.

ج- العمل على تحويل الثروة من الفقراء إلى الأغنياء.

وعلى الرغم من اختلاف التوجهات السياسية للأنظمة العربية من إشتراكية إلى ليبرالية فهي تشترك في **السمات التالية**:

1- العجز الإقتصادي: حيث فشلت في تحقيق إقتصادات قوية، تنمية مستدامة، تفاقم المديونية، الفقر، البطالة، تردي المستوى الصحي، الأمية.

2- الإستبداد السياسي: عدم التأسيس للتناوب على السلطة، المناخ السلمي للعمل السياسي بل التفكير في كيفية الإستمرار في السلطة إلى الأبد. فبدأت المرحلة الأولى بتصفية للرموز أو التيارات المعارضة.

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة الصراع مع المعارضة و إستعمال السجن، التمثيل بالجثث، الإعدام، أوصلها في النهاية إلى تهميش المجتمع بأكمله، وإبعاده عن العمل السياسي. ما أدى بالمعارضة التفكير بنفس المنطق، أي إقصاء الآخر وحملها لأيديولوجيات إنقلابية.

3- الفشل في تحقيق المشروع الوحدوي: اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي، رافقها صراع على الحدود، قمع للأقليات ما أحدث خلل في بعض المجتمعات(المغرب العربي، السودان ، سوريا، العراق) وأدى إلى إحداث صراعات عنيفة نتيجة التمييز الطائفي و إحتقان بسبب سيطرة طائفة على أخرى.

4- الهزيمة أمام إسرائيل: في كل الحروب 1948، 1967، 1973، والمسار التفاوضي العربي الإسرائيلي عبر مختلف الفترات الزمنية والقضايا الحساسة على المستوى الإقليمي والدولي.

ثانيا:المسار التاريخي للتحول الديمقراطي في الغرب.

إن المتتبع للمسار التاريخي للتحول الديمقراطي في أوربا يتبين له أنه مر بمراحل عديدة وفترات صعبة وعسيرة. كان الصراع فيها شديدا بين الطبقة الحاكمة والطبقات الأخرى المعدومة، وكان
للنخبة المثقفة دورا في تجسيد هذا التغير على أرض الواقع بالنضال المستمر والإيمان بعدالة هذا المطلب الشرعي. ودامت هذه الصيرورة التاريخية قرونا من الزمن وقامت على الأسس التالية:(12)

1- المصالحة أو التسوية التاريخية: بين رأس المال والعامل بتنازل هذا الأخير واعترافه بضرورة تحديد ساعات العمل والمشاركة في الأرباح، الضمان الصحي والإجتماعي، حرية الإنتخاب وتعديل قوانينه. مقابل تنازل العمال عن ضرورة إسقاط الرأسمالية أي الإنتقال إلى مرحلة قبول الآخر والتعايش معه، والتساوي أمام القانون. أي تنازل الديكتاتورية أمام الديمقراطية آخرها كان في إسبانيا عام 1976 مع الجنرال فرانكو، وتأسيس ملكية دستورية ديمقراطية قائمة على التناوب السلمي على السلطة.

2- العمل على تقوية القاعدة الإقتصادية: وترميم ما خلفته أزمة الثلاثينات والدمار الذي لحق بأوربا نتاج الحربين العالميتين الأولى والثانية، من خلال مشروع مارشال وإنجاح الإتحاد الأوربي.

3- تعزيز الفكر السياسي الديمقراطي: فهي نتاج أوربي داخلي، لم تعاني من استيراد الأفكار من الخارج بل كانت نتاج واقعها اليومي. وتميز المسار الديمقراطي لكل بلد عن الآخر من خلال الآليات وأساليب بناء النظام الديمقراطي. فالحضارة الأوربية هضمت التراث اليوناني، ثم العربي الإسلامي، وأعادت إنتاجه ليكون أوربيا خالصا.

4- الإنتقال إلى الحداثة من خلال الإصلاح الديني: فصل الدين عن الدولة، وبناء دولة تمثل جميع المواطنين. فالتجربة الديمقراطية في أوربا ليست واحدة، فلكل بلد تجربته الخاصة. و منه، يمكن أن تكون لكل دولة عربية تجربتها الخاصة مع التحول الديمقراطي، فلكل بلد أساليبه وآلياته في بناء نظامه الديمقراطي..(13)

إن الديمقراطية ترتكز على مسألتين رئيسيتين:

أ- الحريات الأساسية للمواطنين وتشمل الحريات الشخصية، السياسية، الإجتماعية والاقتصادية ما يضمن توزيع عادل للثروة.

ب- تتعلق باختيار آلية لإقامة دولة يشارك في اختيارها كل المجتمع ولكل طريقته الخاصة.

بهذا المنطق، وهذه الإستراتيجيات، استطاعت الدول الغربية أن تسير بخطى ثابتة نحو ترسيخ المسار الديمقراطي وإنجاحه داخل أقاليمها.

إن الدول الأوربية لم تتقدم ديمقراطيا وسياسيا إلا بتقدمها اقتصاديا وتكنولوجيا، وسادت قيم العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، ومرت شعوبها بمراحل عديدة ذاقت فيها ويلات الحروب فوعت مفاهيم الحرية وسيادة العقل.

ثالثا: الديمقراطية كبعد أمني بعد انهيار الإتحاد السوفيتي.

1- التفسير الأيديولوجي: بعد انهيار السوفيتي وانتهاجه لسياسة البريسترويكا وما تمخض عنها كردود فعل تجلت فيما يسمى بنهاية للتحول الديمقراطي في العديد من دول العالم، وسيطرة **المقاربة The Third wave**التاريخ لفكوياما. ثم انتشار **الموجة الثالثة الجديدة** لصراع الحضارات لصموئيل هنتجتون. كلها أسس دفعت بضرورة التوجه نحو التحول الديمقراطي في العالم ومنه الدول العربية.

2- التفسير الأمني ونظرية السلام الديمقراطي: يتبنى هذا الإتجاه سياسة نشر الديمقراطية. ويعمل على دعم المصالح الأمنية للقوى الكبرى، تطبيع العلاقات بين المجتمعات المختلفة والقضاء على الجماعات الراديكالية، التي أصبحت المهدد الأول للأمن الدولي بعد زوال الخطر الشيوعي. **ويرى** هذا الإتجاه، أن الديمقراطية والعولمة متلازمان، فمن مصلحة القوى الكبرى نشر الديمقراطية لتأمين مصالحها الإقتصادية، أي وجود علاقة شرطية وتلازم بين الديمقراطية والعولمة. **توماس بارنيت، وفكرته الأساسية حول، مركز العولمة الفاعل والأطراف.(14)**

فنشر الديمقراطية في جوهره، محاولة لإسباغ الشرعية على مصالح القوى الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة. حيث تم الإهتمام بدعم التحول الديمقراطي في دول ما، والتفاوض حولها في دول أخرى، لاعتبارات إستراتيجية، واقتصادية.**(15)** فظلت الاعتبارات المصلحية، خاصة الأمنية منها، محددة في رسم السياسة الخارجية للدول الكبرى.

لقد فرضت الدول الأوربية الإصلاح السياسي على دول أوربا الشرقية كشرط للإنضمام للإتحاد الأوربي، في حين اعتمدت الوسائل المالية وتصعيد الضغوطات الدبلوماسية في معوناتها المقدمة بشكل مباشر، أو من خلال المؤسسات المالية الدولية لدول العالم العربي، أو اتخاذ تدابير قمعية في بعض الحالات. لقد قرر الرئيس الأمريكي**(16)** باراك أوباما تقديم بلايين الدولارات إلى تونس ومصر، كإغراء للدول الأخرى حتى تنتهج نفس السلوك. ودعا إلى ضرورة لعب البنك الأوربي للإنشاء والتعمير في الدول العربية نفس الدور الذي لعبه في أوربا الشرقية بعد انهيار الإتحاد السوفيتي. كم فكرت الولايات المتحدة إلغاء جميع الديون المصرية، وتقديم قرن بليون دولار، وبليون آخر للاستثمار في الهياكل القاعدية وخلق مناصب شغل في إطار ما يسمى ب **O.P.I.C (U.S Overseas private investment corporations)**، كما قرر البيت الأبيض المطالبة من الكونغرس الموافقة على إنشاء صندوق المؤسسة الأمريكية المصرية **U.S Egyptian Enterprise Fund**)، إلى جانب طلبها لصندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية من أجل تقديم المزيد من القروض والمساعدات لتسريع وتيرة الإصلاحات في العالم العربي.
إن أحداث 11 سبتمبر 2001، كرست الربط بين فكرة الديمقراطية والأمن على مختلف مستوياته. فمنفذي الهجمات غير منتمون إلى دول أو طبقات فقيرة، ومنه فإن الإحباط السياسي، هو منبع رئيسي للإرهاب. فتحولت المنطقة العربية من هامش الإستراتيجية العالمية لنشر الديمقراطية، إلى مركزها أو قلبها، إلى جانب زيادة الإهتمام داخل الأوساط الدولية الرسمية وغير الرسمية، بموضوع حقوق الإنسان والديمقراطية. هذه المشاريع الأمريكية والأوربية هناك من اعتبرها بمثابة مشروع مارشال جديد في المنطقة العربية.

3- نظريات الأمن والمشاريع الدولية للتحول الديمقراطي.
أ- الليبرالية الجديدة والبعد الأمني. في الثمانينات تكاثفت جهود الرئيس الأمريكي رونالد ريغن ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، لتنفيذ برنامج الليبرالية الجديدة، من خلال أجيال برامج إعادة الهيكلة والتكييف لاقتصاديات الدول العربية التي أعدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قصد تسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، أي نقل فائض القيمة للمراكز المالية العالمية الكبرى.
أما في فترة التسعينات وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي،**(17)** وسقوط جدار برلين، وانتشار ثقافة الحريات والعولمة، وما رافقها من تطور هائل في وسائل الإعلام و الإتصال بين مختلف مناطق العالم، **أصبحت نظريات الأمن الحديثة، كالليبرالية والليبرالية الجديدة تركزان على العولمة ونشر الديمقراطية كأبعاد أساسية للحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي. هذا الوضع الإبستمولوجي الجديد،** أدى بالمثقفين العرب إلى التفكير في ضرورة تشكيل مناخ جديد للفكر السياسي الديمقراطي، وبدأت الأحزاب السياسية المعارضة تراجع أيديولوجيتها الانقلابية، وتدعو الأنظمة إلى الإصلاح السياسي والمصالحة مع المجتمع، ونقل السلطة بالأساليب السلمية. كما أن الأنظمة العربية بدأت التفكير في آليات جديدة، لتجديد ركائز استمرارها مع تجديد في خطابها. فأصبح خطاب التحديث والإصلاح هو الخطاب الجديد، نتيجة مواجهتها لدعوات الإصلاح من الداخل والخارج.

ب- المشاريع الدولية للتحول الديمقراطي:

ظهرت العديد من المبادرات، كمبادرة الشرق الأوسط الجديد، إنشاء منطقة للتجارة الحرة، الشراكة الأوربية العربية، سياسة حسن الجوار للإتحاد الأوربي2003، مبادرة الشرق الأوسط الكبير2004، وتقدمت ألمانيا بمشروع الشرق الأوسط الأوسع، وأكدت عليه مجموعة الثمانية في دبلن وقمة الناتو في اسطنبول،**(18)** ثم بعد ذلك مشروع الإتحاد من أجل المتوسط 2008.

وقد تم الإعتماد على المؤسسات النقدية الدولية، لتجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع، إلى جانب إستعمال الضغوطات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية أحيانا، للإسراع بوتيرة التحول الديمقراطي. وكان لإتفاق واشنطن دورا في تجسيد برامج التعديل الهيكلي على أرض الواقع.**(19)**

المحور الثالث: العلاقة بين النخبة السياسية والتحول الديمقراطي في الدول العربية

أولا: النخب العربية ومطلب الإصلاح الديمقراطي. تدرج الأنظمة العربية تحت نموذج الأنظمة التسلطية **{ Authoritarian systems }**، التي تتميز بالحياة السياسية المقيدة، ضعف التعبئة السياسية وسيطرة قائد أو نخبة محدودة على السلطة. إلى جانب الدور الكبير للسلطة التنفيذية في صنع القرار، و تقزيمها لدور المجالس التشريعية. أما النخب السياسية العربية الحاكمة فهي تتقاسم مجموعة من الخاصيات لخصها أحد الباحثين في ثلاث خصائص رئيسية:

1- التجربة السياسية المشتركة {الخبرة التاريخية، السياسيــة...}.

2-التكوين الفكري المشترك (المعتقد الديني والسياسي والتكوين العصري).

3- تشابه طرق تولي الحكم {الوراثة، الإنقلاب، الإنتخاب}.

لقد نجحت الأنظمة السياسية في تدجين العديد من النخب المثقفة (الإقتصادية، الدينية، العسكرية والحزبية)، وتوريطها في الفساد الإداري المالي والسياسي. ما خلق فجوة بين المجتمع المدني والسياسي، وأفقد النخب ثقة الجماهير، وولد لديها شعورا بالإحباط. خاصة وأن مشاركة النخبة أصبحت تقع على قاعدة التزكية، التي تنطبق على أهل الولاء، أكثر ما تنطبق على أهل الكفاءة. كما أن صلتها الوثيقة بالسلطة، ارتكزت على خدمة مصالحها الخاصة، دون الإهتمام بإنشغالات الشريحة الكبيرة من المجتمع المدني. أما النخب الأخرى، ففضلت الانكفاء والإنزواء على ذاتها. . عكس ما في الدول الغربية، حيث تستعين النخبة السياسية بالنخب الأخرى. فقد أثيرت في انجلترا مسألة علاقة الفكر بالخبرة السياسية.**(20)** حيث أثار العديد من الكتاب والنواب تضاؤل دور البرلمان الإنجليزي. فكثير من الأمور العامة التي تعرض عليه معقدة، وليس للنائب قدرات على فهمها وتفكيك ألغازها. في حين أن الوزير ممثل السلطة التنفيذية يحضر لمناقشة الموضوع مزودا بآراء واستشارات العديد من الخبراء والعارفين، وبالتالي تحضير الأرضية لغلبة السلطة التنفيذية، ما جعل البرلمان يحكم في القضايا العادية والعموميات. رئيس الوزراء أيضا في مقر سكناه رقم 10 بداونج ستريت، صار يحيط نفسه بخبراء من أعلى المستوى من الجامعات ومراكز الدراسات والكتاب والصحافيين، ما منحه قوة في الإقناع وتمرير المشاريع، واعتماده المتزايد على هؤلاء الخبراء، على الرغم من عدم تمتعهم بصفة تمثيلية سياسية (ليسوا منتخبين). أما في الولايات المتحدة الأمريكية**(21)**، فقد منح النظام السياسي لكل عضو في الكونغرس ميزانية سنوية ضخمة، لتكوين جهاز فني خاص به متكون من الخبراء، يعدون له الدراسات. وغالبا ما يكونون شبان أذكياء، طموحون ويهتمون بالقضايا العامة لبلادهم. وكثير منهم يبدأ حياته السياسية من هناك، ليندون جونسون، وروبرت كيندي وغيرهم.

كانت حكومة جون كينيدي تسمى بحكومة هارفارد، لأن أغلب المستشارين والمساعدين خريجي الجامعة المذكورة. كما كان الرئيس الأمريكي يستعين بأشخاص مخالفين له في الرؤية والفلسفة، قصد الإحاطة ومعرفة الرأي الآخر. فاعتماده على مستشارين من نفس المدرسة والتوجه، يضعه حول مرايا لا يرى فيها إلا نفسه. أما المغاير له فيثير الجدل والنقاش، و بالتالي التعرف على شتى الآراء والتيارات. لكن للأسف الشديد هذه الصورة غائبة تماما في المسرح السياسي العربي، بل ينظر إليها بمنظار الخوف والقطيعة حسب ، نتائج Kolabinski } حسب تسمية **Circulation des Elites**المنظور المعرفي لغاستون باشلار. كما أن لغياب دوران النخبة { سلبية بل و كارثية على دورها الحقيقي داخل المجتمع، وربط العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي.**(22)**

في مؤلفها" **النخبة** Kolabinskiقال باريتو" التاريخ هو مقبرة الأرستقراطيات"، فدوران النخبة، يعني تجددها. وهو ما أكدت عليه **في فرنسا"**. حيث رأت أن هناك ثلاث أنماط لدوران النخبة:**(23)**

1- الدورة التي تحدث فئات مختلفة من النخبة الحاكمة ذاتها.

2- الدورة التي تحدث بين النخبة وبقية سكان المجتمع وهي تأخذ شكلين:

أ- إما أفراد من مستويات دنيا ينجحون في الإنضمام إلى النخبة القائمة.

ب- أو أفراد من مستويات دنيا يشكلون نخب جديدة تدخل في صراع مع النخب القائمة.

3- حدوث العمليتين الأخيرتين في فترة زمنية معينة، مثلما حدث في المجتمع الفرنسي. أما في الدول العربية وكما يقول المثل " اللاعب هو حميدة و الرشام أيضا هو حميدة". فقد لجأت أنظمتها القائمة إل تكريس التوجيه السياسي دون إتاحة الفرصة أمام الجماهير لممارسة الفعل السياسي، وتشجيع مبدأ المشاركة السياسية، كما ظلت سياسة الحزب الواحد هي المسيطرة.

أما المعارضة، فتحولت من عنصر توازن إلى مكمل للسلطة. ولم تكن لها اختلافات عويصة مع مواقف النخب الحاكمة، لفرضها حصار على النشاط الحزبي، وبالتالي ضعف عملية التأطير السياسي وغدت الأحزاب أجهزة لا تؤثر جماهيريا.

ثانيا: عراقيل الإنتقال نحو الديمقراطية السياسية.

لقد لخص السيد ولد أباه عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي في خمس مستويات:**(24)**

المستوى الأول: تركيبة المجتمع والبنية العصبية التقليدية التي تعيق بناء الدولة الحديثة.

المستوى الثاني: بنية المجتمع المدني الحديث الذي يحتاج إلى أرضية إقتصادية ومجتمعية لهذا المفهوم، ما يمثل مأزقا في التحول السياسي.

المستوى الثالث: بنية الثقافة العربية الإسلامية، وإشكالية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية.

المستوى الرابع: تركيبة الأحزاب السياسية وهشاشتها، بافتقادها للمشروع الثقافي السياسي، مع عدم القدرة على تبني مطالب الطبقات الإجتماعية. فهناك أحزاب وطنية رافقت الإستقلال، وأخذت شرعيته العقائدية، التي ترتكز على الأيديولوجية في الرؤية والممارسة. وأحزاب السلطة المتفرعة من نظام الحكم، مع انعدام الصلة بالنسيج الإجتماعي، وبالتالي تعثر التحول الديمقراطي.

المستوى الخامس:علاقة المثقف بالسلطة. فهو يتأرجح بين إنتمائه لبيروقراطية الدولة، وظهور صيغ جديدة للمثقف(كالقائد السياسي المفكر، إلى المفكر المندمج في الرهان الأكاديمي والثقافي، مع إلتزام الفعل السياسي والإيديولوجي). ومع تحول الدولة التحديثية عن المشاريع الأيديولوجية بدأ المثقف في التحول إلى المجتمع المدني، وانتهت الساحة الفكرية إلى فصام متفاقم بين مثقف ملتزم، ومفكر عدمي.

إلى جانب هذه العراقيل هناك عراقيل أخرى لا تقل أهمية:

- ❖ استمرار الأيديولوجيات الاستبدادية ومنطق نفي الآخر، وليس القبول بمشاركته في البناء الديمقراطي.
- ❖ غياب المصالحة الداخلية، وإزالة التوتر السياسي بين الأنظمة والقوى السياسية المختلفة. هذه المصالحة تتم من خلال قدرة المعارضة على تشكيل قطب ديمقراطي يضم كل القوى.
- ❖ انعدام التوازن الطبقي، الإجتماعي، والسياسي في المجتمع.
- ❖ الإصلاح الديني: نتيجة بروز التيارات التكفيرية التي تبث الرعب داخل المجتمع، وتعمل على إحياء الطائفية، ما يهدد بروز شبح الحروب الطائفية، التي هي قنبلة موقوتة يمكنها أن تنفجر في أي لحظة.
- ❖ غياب التنمية السياسية، التي تؤدي إلى فقدان التأطير وبالتالي كنتيجة حتمية تفرز **التصحر والفقر السياسي**.

الخاتمة

لقد شهد العالم في العقد الأخير من القرن العشرين تحولا كبيرا في مكونات وحدات المجتمع الدولي، تمثل في انهيار الإتحاد السوفيتي ومبادئه السياسية التي سيطرت كفكر سياسيي قرابة قرن من الزمان.

هذا الإنهيار أدى إلى تزعم الولايات المتحدة للأحادية القطبية، وعملها على ضرورة نشر الفكر الليبرالي بشقيه الإقتصادي، والسياسي. وكان للمقاربات الجديدة، كالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، ونهاية التاريخ لفكوياما، وصراع الحضارات لصموئيل هنتنجتون دورا في ضرورة الاقتناع بنشر العولمة، وسيطرة النظام الرأسمالي. فغدا العمل من أجل تجسيده على أرض الواقع بمختلف الوسائل والآليات غاية تنشدها الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوربي.

إن أحداث سبتمبر 2011 م، جعلت المنطقة العربية في صميم الإهتمام بضرورة إحداث هذه التغيرات، وغدا البعد الأمني مرتبط بالتوجه نحو المسار الديمقراطي.

إن الربيع العربي الذي تمثل في الثورات التي حدثت في تونس ومصر ثم في اليمن وليبيا وسوريا، والتي طالبت بضرورة **"إسقاط النظام"**، توخت الإصلاحات السياسية بعد أن سيطرت مجموعة قليلة على سدة الحكم لعقود من الزمن دون السماح لمختلف فئات المجتمع من نيل حقها في المشاركة السياسية، وبالتالي العدالة في التوزيع للثروات والقيم. فثارت الجماهير مطالبة بالتغيير نتيجة الظرف التاريخي ومنبهات سياسية وتطور الأحداث الدولية دون انتظار التأطير من النخب بمختلف أنواعها.

إلا أن الإشكال الذي حاولنا إظهار الخيوط الخفية فيه، وهو دور النخبة في هذه الثورات والاحتجاجات. لقد تبين تاريخيا، أن النخب هي المسئولة على الإطار الذي يجب أن تتحرك فيه الجماهير المطالبة بالتغيير، مثلما حدث في الثورة البلشفية، الفرنسية أو الصينية، وهو عكس ما توصلنا إليه من وراء هذه الورقة البحثية.

إن النخب العربية كانت غائبة كليا عن الأحداث، بل أنها تفاجأت بحدوثها، مثلما فاجأت العديد من الدول الكبرى، ومراكز الدراسات. وغدا المجتمع قائد هذه الحركات، والمحاور الرسمي والوحيد مع الأنظمة السياسية التي لم ترغب في التنازل عن مصالحها وامتيازاتها بسهولة لولا شراسة وحدة مواقف الجماهير العازمة على إحداث التغيير، والدخول في مرحلة جديدة تقوم على الشرعية وليس المشروعية. **وكخلاصة** فإن الفرضية التي طرحت في البداية ليست صحيحة. لأن الأحداث في الوطن العربي أثبتت أنه يمكن للتغيير أن يحدث دون تأطير من النخبة.

المر اجع

1- محمد علي محمد، **دراسات في علم الإجتماع السياسي**(الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1977)، ص: 327.

2- للمزيد من التفاصيل انظر كتاب الدكتور حسن صعب، **علم السياسة**، ط8، (بيروت، دار العلم للملاين، 1985)، ص، 72.

3- ت. بوتمور، **النخبة والمجتمع**، تر: جورج جحا، ط2،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ص، 05.

4- الدكتور عمار بوحوش، **تطور النظريات والأنظمة السياسية**، ط2،(الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984)، ص، 164.

5- أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الخامس، (بيروت: دار صادر)، ص، 188.

6- Library du Liban, **Longman Active study Dictionary of English**, Beirut Riad Elsolh square, 1984, p, 195.

7- Dictionnaire **HACHETTE**, 43 Que de Grenelle, 75905 PARIS2009, P: 527

8- محمود محمد الناكوع، **أزمة النخبة في الوطن العربي**، ط1، 1989، ص، 15.

9- حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية**، ط1، (المغرب: إفريقيا الشرق، 2000)، ص، 154.

10- عبد الله الزبيري، **النخبة السياسية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، تحت إشراف الدكتور إسماعيل دبش، جامعة الجزائر، نوفمبر 2001، ص،24 إلى 29.

11- نعوم تشومسكي، **قراصنة وأباطرة**، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1991)، ص، 15.

12- مروان عبد الرزاق، **الحوار المتمدن**، العدد1353، 20 أكتوبر 2005 متاح على:
www.ahewar.org/debat/show.art

13- للإستفادة أكثر يمكن الرجوع إلى كتاب: هاشم صالح، **مخاضات الحداثة التنويرية**، ط1، (بيروت: دار الطليعة، 2008).

14- Thomas P.M.Barnett, The pentagon new map Penguin Group Inc, New York 375, Hudson Street, 2004, NY 10014, U.S.A, p, 295.

15- للمزيد من التفاصيل انظر:أ.د. عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، ط1،(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010).

16- Stephen Collison, **U.S to reward Democratic Change in Arab World**, Middle East Online. www.mddle-east-online.com/19/05/2011.

17- انظر كتاب، ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية**، تر:هاني تابري، ط1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص، 295.

18- محمد السيد سليم، **تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط**، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، السنة السادسة، العدد24 أكتوبر 2006، ص،16.

19- Niels S.C.Hahn, **Neoliberal Imperialism**,(Department of Development studies, Scholl of oriental and African studies, University , of London, Journal of world-systems research, volume XIII,Number 2, Pages, 142-146.

20- أحمد بهاء الدين، **شرعية السلطة في العالم العربي**، ط2، (بيروت: مطابع الشـروق، 1985)، ص، 38.

21- أحمد بهاء الدين، نفس المرجع، ص، 40.

22- لتفاصيل أكثر انظر: الدكتور: نصر عارف، **نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكاليات**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996).

23- عبد الله الزبيري، **النخبة السياسية في الجزائر**، مرجع سابق، ص، 105.

سعيد بن سعيد العلوي والسيد ولد أباه، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، (دمشق: دار الفكر